حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٨٨) ٢٠١٥/٠٤/١٩ م

www.al-badeel.org

Issue (188) 19/04/2015

ما المتوقع من القمة الأمريكية الخليجية؟

حسام ميرو

مرّت العلاقات الخليجية الأمريكية مع دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، بمنعطفات عدة، خلال السنوات الأربع الماضية، وفي لحظاتٍ ما بدا أن الولايات المتحدة تتخلى عن حلفائها التقليديين، وتترك المنطقة لصراعاتها، كي تنتج توازناتها عبر الصراع، وهو ما انعكس في ملفات عديدة، وأبرزها التحولات في مصر وسورية وليبيا، مضافاً لها ملف الإخوان المسلمين بشكل عام.

ويعرف المتابعون للعلاقات الأمريكية الخليجية أن إدارة أوباما قامت بإجراء تحولات عن السياسة الأمريكية التقليدية تجاه الخليج. ورأت السعودية في هذه التحولات إضراراً في مصالحها لصالح منافستها إيران، في الوقت الذي تتداعى فيه دول في المنطقة، وتخرج عن دائرة التأثير، لا سيما سورية، وهو ما يجعل من النفوذ الإيراني أكثر قدرة على التغلغل، وفرض الإرادة، وحصد النتائج.

وأتى توقيع الاتفاق الإطاري بين إيران ومجموعة خمسة زائد واحد ليزيد من مخاوف المملكة العربية السعودية، والتي استبقت التوقيع بإطلاق «عاصفة الحزم»، من أجل فرض وقائع جديدة لا يمكن تجاهلها في رسم مستقبل المنطقة، ودفع طهران كي تعيد حساباتها، ليس فقط تجاه اليمن، بل أيضاً تجاه عموم المنطقة.

ثمة درس رئيس استخلصته السعودية، خلال السنوات الماضية، وهو أن الالتزام الأمريكي نحوها يمكن أن يتغيّر، وهو ما يستوجب توسيع مروحة الخيارات، وإعادة بناء التحالفات على أسس جديدة، وأخذ زمام المبادرة، وهو ما سيتطلب من السعودية ترتيب أوراقها من جديد، لا سيما أن إيران ستبدأ بحصد نتائج توقيع الاتفاق مع الغرب، إن عبر فك القيود على أموالها المحتجزة، أو من خلال التعاقد مع الشركات الغربية لتصدير نفطها، أو من خلال التبادل التجاري.

لقد أدارت إيران حروبها في المنطقة بالوكالة، وتمكّنت من تمتين أدواتها اللامتناظرة، وخصوصاً الميليشيات التابعة لها في العراق ولبنان واليمن، لكن تطوّر الأحداث يجعل من احتمال المواجهة المباشرة مع جيرانها الخليجيين وارداً، وقد لا تكون المواجهة حين حدوثها أمراً إرادياً ومحسوباً بدقة، فدرجة التوتر في المنطقة قد بلغت حدّاً غير مسبوق، وإذا لم يتم تخفيف هذا الاحتقان فقد تمضي الأمور إلى درجة اللاعودة.

إن جميع المعطيات تشير إلى أن إدارة الولايات المتحدة لتوازن الكراهية بين إيران والخليج قد تصبح مستحيلة، وهو ما يتطلب من الإدارة الأمريكية إعادة حساباتها تجاه الخليج، خصوصاً أن استمرار الأمور بهذا الحجم من العداء قد يفتح المنطقة على حرب إقليمية ستهدد، ليس فقط مصالح الدول الإقليمية، وإنما مصالح الغرب والصين، وهو ما لا يمكن التعامل معه وضبطه، وسيؤثر أيضاً على الاقتصاد الأوروبي الذي لا يعيش أفضل أيامه في الوقت الراهن، ويعاني من أزمة الحفاظ على تماسكه السياسي والنقدي.

إذاً ما المتوقع من لقاء أوباما بقيادات دول الخليج؟، وهل سيكون كافياً أن يطمئنهم أن الولايات المتحدة ستراعي مصالحهم على الرغم من توقيعها الاتفاق مع طهران؟، أم سيجعل من المحادثات باباً لصفقات سلاح تحت ذريعة تطوير القدرات العسكرية لدول الخليج؟. أم أن هناك مقترحات جدية حول إعادة بناء منظومة الأمن والاستقرار في المنطقة؟.

لكن، يبقى السؤال الرئيس هو: هل سيتمكن أوباما، فيما لو توصل مع دول الخليج إلى توافقات ما، من تنفيذها، خلال ما تبقى له من مدته الرئيسية؟.

إن مراجعة أولية لمنطق الإدارة الأمريكية خلال ولايتي أوباما لا تجعل من سقف التوقعات عالياً، إذ لا يمكن توقع انعطافة حادة في مواقف الولايات المتحدة من الأزمات الرئيسة، فما زال مكسب أوباما الكبير من توقيع الاتفاق مع إيران طازجاً، كما أن تجربة السنوات القليلة الماضية أبرزت ارتفاع أهمية اللاعبين الإقليميين والمحليين، ما يجعل من إعادة هندسة الأرض مسألة مركبة، وتحتاج إلى شبكة معقدة من التحالفات.

وبناءً عليه، فإنه لا يمكن التعويل على تغيير مهم في موقف الإدارة الأمريكية، والأهم في خطواتها العملية، فما ستسعى له إدارة أوباما بالدرجة الأولى امتصاص الغضب الخليجي، في محاولة لمنع الانفجار الكبير في الإقليم، لكن هل سيكون هذا مقنعاً لدول الخليج؟

تحرير مدينة حلب بين الواقع والأمنية

عصام عطا الله

تتعرض أحياء مدينة حلب المحررة لهجمة شرسة من نظام الأسد تشبه تلك التي تعرضت لها بداية الشهر الثاني من العام الماضي، والتي أسفرت عن نزوح أغلب سكان المناطق المحررة، واليوم يتركز القصف على مراكز التجمع البشري كمدرسة الأنصاري، وسوق المعادي، وسوق السكري، وحي الفردوس.

وجاءت الهجمة الشرسة عقب قصف همجي استهدف المدنيين في حي السليمانية ذي الغالبية المسيحية، وسقوط عدد من الضحايا، ليتبع ذلك بفتوى من مفتي النظام أحمد حسون تحث الأسد على إبادة المناطق المحررة ريفاً ومدينة، ويقول القيادي في الجيش الحر أبو حسين: «تسلسل الأحداث يؤكد أنّ العملية مدروسة، وتثبت تورط الأسد باستهداف حي السليمانية، فلا مصلحة للثوار باستهداف المدنيين».

ويرى ناشطون أنّ الهدف ليس فقط دفع الغرب المسيحي للتعاطف معه، إنما الهدف أيضاً خلق فتنة بين أهالي حلب، ودفع أبناء المناطق الخاضعة لسيطرته لقتال إخوانهم، ويؤكد الناشطون أنّ هذا أسلوب العاجز الذي سقطت كل حيله، ولا سيما بعد الانكسارات والهزائم العسكرية على جبهات حلب.

وتزامنت هذه الأحداث بشهادات عيان عن قيام سلطات النظام إفراغ متحف حلب مما تبقى من محتوياته، إضافة لبنك حلب المركزي، ونقل المحتويات والأموال لجهات مجهولة يرجح أنها الساحل، فالبنك المركزي الرئيس أصبح في اللاذقية، وفي هذا الصدد يقول المحاسب أحمد ن في إحدى الشركات العامة: البنك المركزي في حلب خاوٍ منذ فترة طويلة، والأموال الموجودة فيه قليلة، وكنا ننتظر أياماً حتى تأتي دفعات جديدة للبنك، ونقوم بتسليم رواتب العمال، وهذا يسري على كل الدوائر الحكومية». وإذا أضفنا لذلك الأنباء المتداولة عن هروب عائلات كبار الضباط من مدينة حلب نتفهم قول السيد عبدالله من مدينة حلب بأنّ: النظام على استعداد نفسي لخسارة حلب، ولا سيما بعد خسارة إدلب لإدراكه أنّ تحرير حلب لا يتطلب من الثوار تلك الجهود والتضحيات التي أسفرت عن تحرير إدلب.

ويتوقع أن يلجأ نظام الأسد لطرح مشروع التقسيم كملاذ ومخرج أخير له مستنداً على توريطه للطائفية العلوية، ووجود قاعدة روسية في طرطوس، يقول المحامي عدنان من ريف حلب: «سينكفئ الأسد نحو الساحل، الذي سيجعله محمية روسية إيرانية على غرار جزيرة القرم، ونقل المصانع وثروات سورية للساحل أوضح دليل على ذلك» غير أنّ الواقع الديمغرافي والجغرافي والإقليمي يؤكد استحالة نجاح هذا المشروع، لأنّ نجاحه سيؤدي لإسرائيل ثانية، وتشظي المنطقة العربية على أسس طائفية، ودخول المنطقة في صراعات لا يعلم أحد نهايتها.

ويرى آخرون أنّ ما سبق مجرد إجراءات احترازية، وأنّ تحرير حلب في الوقت الراهن مجرد تكهنات، والهدف من كل ذلك خلق حالة من البلبلة في صفوف الحلبيين سواء في المناطق المحررة أو المحتلة، فعملية تحرير حلب تحتاج لأعداد بشرية كبيرة من الثوار، وتصطدم أيضاً بتربص تنظيم الدولة شراً بالثوار.

لكنّ المتتبع للوضع الميداني والعسكري لمدينة حلب وريفها يكاد يجزم استحالة التحرير دون الاستعانة بغطاء جوي من الدول الإقليمية (تركيا، السعودية) وليس ذلك عائداً لقوة النظام المهترئة، إنما خشية استثمار تنظيم الدولة للموقف، فقرب نقاط مناطق التماس بين الثوار والنظام كافية لتحييد سلاح طيران النظام، كما تحتاج عملية التحرير إلى كميات كبيرة من الذخائر.

وتشير المؤشرات على الأرض بأنّ الثوار يعون هذه الحقائق، ويرسمون خططهم وفق هذه المعطيات، يقول أبو عمر عنصر من الجيش الحر في ريف حلب الشمالي: تمّ إعلان مناطق صوران مارع المحاذية لمناطق سيطرة التنظيم مناطق عسكرية تخوفاً من إرباك تنظيم الدولة للمشهد العسكري كعادته». ويذكر أهالي القرى المحاذية لمناطق الاشتباكات كثافة الحضور العسكري للثوار، ولا سيما بعد تفجيري حور كلس ومارع، بل يذكر الأهالي مشاهداتهم لقوات كردية إلى جانب الثوار.

وبالعودة لحلب المدينة، يعرف الحلبيون أنّ نقاط التماس كثيرة وقريبة، وتكاد تصل في بعض النقاط لأمتار قليلة، فكثير من الأحياء مقسمة بين الطرفين كحي صلاح الدين، وحلب القديمة، والأشرفية، فلا يفصل بين قوات الثوار والنظام على كثير من الجبهات إلا أمتار قليلة، ما يسهل عمليات الاقتحام.

وتترافق التطورات الحاصلة في مدينة حلب مع تطورات داخلية على الصعيد المحلي وأخرى إقليمية ودولية ما يعزز من احتمال قرب تحرير حلب، فإدلب خارج سيطرة النظام، ما يسهل عملية فرض مناطق عازلة وحظر جوي في الشمال الغربي لكل سورية، كما أنّ المعارضة السورية المسلحة بدأت تدريباتها في الدول التي ستدعم عملية التحرير، وتمنع تقدم تنظيم «الدولة الإسلامية» وصيده بالماء العكر، إضافة لعملية «عاصفة الحزم» التي كانت بالون اختبار لإيران، فظهر عجز الحكومة الإيرانية عند وحدة الصف العربي ولو بحده الأدنى، وعزز ذلك المناورات السعودية المصرية، والتقارب السعودي التركي أثر كبير في العجز الإيراني.

واستطاعت المملكة العربية السعودية محاصرة إيران سياسياً من خلال حصولها على قرار من مجلس الأمن يضفي شرعية دولية إضافة للشرعية الشعبية على «عاصفة الحزم»، ويمهد لتدخل بري في حال إصرار الحوثيين وصالح على مواقفهم.

وقد أعطت الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لحلفائها كي يتدخلوا في سورية من خلال حديث أوباما عن ضرورة قيام العرب بحماية إخوانهم من براميل الأسد، فالأجواء والمعطيات متوفرة، والاستعدادات جارية لتحرير حلب، ويعتقد أنّ ذلك قد يتأخر لأواخر الصيف القادم لاعتبارات عدة محلية وإقليمية ودولية، تتعلق بتخريج الدفعات الأولى، وترتيب صفوف المعارضة المسلحة الداخلية، وتجهيزها بالسلاح اللازم ضد النظام والتنظيم، أما إقليمياً فتتعلق بالانتخابات التركية، والنتائج الأولية التي ستسفر عنها «عاصفة الحزم» في اليمن، أما دولياً فسيتم حسم الملف النووي الإيراني.

ويعتقد أنّ عاصفة الحزم السورية التي ستبدأ في حلب ستكون بنسخة تركية، وبغطاء وتمويل عربي، ولن تحتاج لذلك الحجم من التدخل الحاصل في اليمن، فالجيش السوري انهار منذ زمن، وفقد قوته، ومن يقاتل هم الشبيحة والميليشيات الطائفية، وقد فقدت الميليشيات الشيعية كثيراً من قوتها وزخمها بعد انتكاساتهم في شمال حلب (رتيان وحردتنين) وانتكاستهم في إدلب، وهزيمتهم المدوية في بصرى، فتعيش هذه الميليشيات أسوأ أيامها سواء على الصعيد النفسي أو على الصعيد العسكري، إذ تقف عاجزة عن تغطية كل الجبهات، وهذا ما يفسر الأنباء الواردة عن تراجع الميليشيات الطائفية إلى دمشق، وسيزداد هذا التشتت مع إشعال الجبهات دفعة واحدة.

ويمكن أن يكون تحرير حلب بوابة حقيقية للحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية»، وفي هذا المجال يرى البعض أن «جبهة النصرة» سيكون لها دور مستقبلي في الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية»، وأنّ فك «النصرة» ارتباطها مع تنظيم «القاعدة» سيسهل من عملية دمجها في الثورة السورية.

إنّ تحرير حلب قد يكون بداية النهاية للأزمة السورية ، وربما يرسم مستقبل سورية السياسي من دون الأسد، وأنظمته الأمنية، كما سيكون بداية النهاية لتنظيم «الدولة الإسلامية» التي يتغذى على بقاء الأسد.

النظام السوري وإعادة ترتيب أوراق اعتماده

■ باسل أبو حمدة*

على خلاف ما يبدو عليه الواقع من فوضى تحكمها ردود الفعل، ومتطلبات ما يجري على الأرض، من أحداث عسكرية وتحركات سياسية في الساحة السورية التي يشتعل فيها صراع دامي على السلطة، إلا أنه ثمة خيط استراتيجي صارم يحكم ويتحكم بسائر مفاصل المعارك التي خاضها النظام السوري حتى الآن على الجبهات العسكرية من شمال الجغرافيا السورية إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، وفي المحافل السياسية من جنيف1 إلى جنيف 2 ومن القاهرة إلى موسكو وقبلهما دمشق، متفوقا بذلك على رؤى قوى المعارضة السورية وممارساتها وتوجهاتها، التي سجلت ،لاعتبارات وأخطاء قاتلة باتت معروفة، حالة غير مسبوقة من التراخي والانجرار وراء طعوم ألقاها النظام في طريقها، كلما اشتد الخناق حول عنقه، وكلما تراءى في الأفق مخرجا للصراع.

لقد تمكن النظام السوري، ومنذ زمن بعيد، من قراءة المشهد السياسي الإقليمي والدولي، واستنتج، كما الكثير من اللاعبين والمحللين السياسيين، أن بقاءه في السلطة مرهون بثالوث مصالح مراكز الاحتكار العالمية (تحالف أصحاب البنوك والجنرالات) في منطقة الشرق الأوسط ، أمن اسرائيل، والسيطرة على منابع النفط، وما يسمى بالحرب على الإرهاب، تلك الذريعة والذراع، التي خلقت أصلا لدعم زاويتي الثالوث الأولين، بينما حاولت قوى المعارضة أن تقرأ المشهد اعتمادا على المفردات ذاتها بدل أن تنقلب عليها كونها قوى ثورية، تسعى إلى تغيير تلك المعادلة الضامنة لصعود وبقاء أي نظام سياسي إقليمي في السلطة، ما دفع صانع القرار العالمي إلى المفاضلة بين نظام سياسي مجرب وله خبرة وباع طويلين في الحفاظ على ذلك الثالوث متماسكا، وبين قوى لا تزال تتلمس طريقها في هذا الاتجاه، مع ملاحظة أن هذا النهج في مقارعة أنظمة الاستبداد التي انتفضت ضدها ثورات الربيع العربي لا يقتصر على حالة المعارضة السورية، بل شمل حالات أخرى أيضا وعلى رأسها الحالة المصرية، التي شكل عدم استعدادها لخوض غمار مغامرة الوقوف في وجه أطراف ذلك الثالوث الركيزة الأساسية لانقلاب فلول النظام السابق عليها، مؤمنا عودة ميمونة له إلى سدة الحكم.

إذا تتبعنا مسار حراك النظام السوري منذ اندلاع الثورة السورية على المستويين العسكري والسياسي، واستثنينا استماتته في الدفاع عن المناطق السورية، التي تشكل حاضنته الديموغرافية التاريخية وامتداداتها الطبيعية، حمص وحماة نموذجا، نلحظ اشتغاله على محورين رئيسيين، الأول يتجسد في تأمين المثلث الحدودي في مرتفعات الجولان الرابط بين لبنان وسوريا وفلسطين، وإفراغ سوريا من القنبلة الديموغرافية الفلسطينية المهددة للدولة العبرية ولو بعد حين، والثاني إظهار نفسه على أنه شريك لا غنى عنه في الحرب على ما يسمى بالإرهاب، مع تسجيل أن هذان المحوران ما ظهرا في الخارطة الجيوسياسية للمنطقة العربية إلا لأغراض تتعلق بتأمين المحور الاستراتيجي الثالث: السيطرة على منابع النفط، التي تختزن أضخم احتياطات للذهب الأسود في العالم.

ولقد جاءت أحداث مخيم اليرموك بدمشق الأخيرة إثر دخول قوات تنظيم «الدولة الاسلامية " (داعش) و»جبهة النصرة» على خط المواجهات فيه لتقدم نموذجا صارخا ومتقدما في سعي النظام السوري إلى حرف مسار الثورة السورية عن خط سيرها الرئيسي، والمتمثل في توق السوريين إلى التغيير السياسي، وذلك من خلال نجاحه في الدمج بين المحور الأول والثاني في ذلك الثالوث، إسرائيل والإرهاب، في حين أنه لن يتوانى عن استنساخ هذه التجربة في مناطق سورية أخرى لا يستثنى منها العامل الديمغرافي حتى على مستوى مكونات الشعب السوري نفسه، حيث سجل النظام بمنعه أخيرا النازحين من سكان إدلب المحررة من دخول مدن وأرياف الساحل السوري فارضا عليهم إجراءات تحاكي اجراءات الحصول على تأشيرة دخول إلى الدول الغربية، مثل امتلاك مشروع، أو عقد عمل، في تلك المناطق المنشودة، لما تشهده من استقرار اشتغل النظام على فرضه منذ بداية الثورة السورية.

هذا المشهد يشي بأن النظام لا يرى مسوغا لتغيير أدواته التاريخية، التي لطالما أمنت له بقاء مديدا على رأس السلطة السياسية في البلاد، لا بل إنه يتماهى في تكريسها في المشهد السياسي الإقليمي، الذي يرى فيه منبعا لا ينضب تنسال منه أوراق اعتماده في النظام السياسي الإقليمي والعالمي ورقة تلو أخرى إلى درجة ابتكار أوراق خارجية جديدة وطارئة على الحراك اليساسي الداخلي السوري كلما اقتضى الأمر ذلك، طالما أنه يفتقر إلى إلى الشرعية الداخلية، منذ اغتصابه الفضاء العام و ومصادرته الحياة السياسية في البلاد في بداية سبعينيات القرن الماضي، بينما تتماهى المعارضة السورية مع هذه التوجهات من خلال إعتمادها رؤى وتوجهات تستجيب من خلالها لخطاب ما يسمى بالمجتمع الدولي، ومحاولتها التكيف مع ذلك الخطاب الانتقائي المتناقض مع الحقائق الموضوعية عندما يتعلق الأمر بمشروعية تمثيل الشعب السوري في المنابر السياسية على اختلاف أشكالها وأنواعها، وقبولها بإحدى أبشع مفردات ذلك الخطاب الذي يتحدث عن معارضة معتدلة تشكل في أحسن الأحوال مضرب عصا للحراك الثوري القائم على الأرض السورية من خلال التساوق مع خطاب النظام الداعي إلى خلط الأوراق وبعثرة سلم أوليات الشعب السوري.

وفي مقلب آخر لا يقل شأنا عن مخاطر حرف مسار الثورة السورية، تظهر ،حاليا، تحليلات لقادة عسكريين وسياسيين سوريين معارضين، تقول إن إعادة نشر قوات الحرس الثوري الايراني وحزب الله في الخاصرة الجنوبية الغربية للعاصمة السورية دمشق تأتي في سياق اعتبارات عسكرية داخلية، تتعلق بأوهام التخوف من تمدد" عاصفة الحزم" الخليجية إلى الأراضي السورية، بينما واقع الحال يشي بأنها مجرد رسالة إضافية موجه للدولة العبرية وداعميها الإقليميين والدوليين تظهر حرص النظام السوري على مواصلة لعب دوره العضوي التاريخي على هذه الجبهة الاستراتيجية، التي لطالما استخدمها كورقة من أوراق اعتماده لدى هذه الدوائر.

*كاتب فلسطيني

الثورة الغارقة في بحر المصطلحات

فيكتوريوس بيان شمس

تدلّل المصطلحات المستخدمة من قبل فريق سياسي ما، على رؤية أيديولوجية، قد تحمل وجهين، ومعنيين، أو أكثر، أحدها موجّه بالضرورة لجماهير هذا الفريق، والأخرى لخصومه، وهي في الحالتين لغة ديماغوجية، تتميّز عن بعضها بتفاوت مصداقيتها، بحسب الفريق الذي تخاطبه. لكن، من بين وجوهها المتعدّدة، كما هو الحال في المأزق الذي تمر به المنطقة، والذي كانت بدايته مع انطلاق الثورة السورية في ربيع العام 2011، قد تستخدم لغة أيديولوجية مضطربة، كما هو حاصل مع الفريق الذي ينتمي إليه النظام السوري، والذي، ولقصور أداء مؤسّساته الواضح على المستويين، الثقافي والإعلامي، بل والعسكري أيضاً، قام بتلزيم هذه المهمات منذ البدء لحلفائه، خاصة وأن القسم اللبناني منهم، تخضرم في هذا المجال، بسبب السنوات الطويلة من الصراع الذي عاشته بلادهم، والذي كان النظام السوري جزءاً أساسياً فيه ومنه. تمرّر المصطلحات عبر الإعلام بشكل هادئ وبسيط على شكل "توريطة"، يتلقّفها المتلقي من دون انتباه، وهذا هو المطلوب. من يدقّق مثلاً في اللغة الأيديولوجية التي يخاطب بها الأمريكان أطراف الصراع في سوريا، سيلحظ حرص هؤلاء على ما يسمّونه «الحفاظ على بنية الدولة السورية»، وهي جملة يستخدمونها في كل مناسبة يتطرّقون فيها إلى الوضع السوري، في إشارة إلى خوفهم من تهديم هذه الدولة، وسيطرة القوى المتشدّدة عليها. وتهديم الدولة مسألة ذات دلالات واسعة، كل يقرأها من زاويته، وبحسب مصالحه. فهي بالمعنى الثوري، أي العلمي، تعني أن هنالك فريق ما، لديه مشروع، وبرنامج عمل واضح، يقتضي تحقيقه نسف القائم، لبناء البديل. هذا بالضبط ما يخيف الأمريكان وحلفائهم، أي، أن تنتج الثورة السورية بديلها الوطني، والذي بإمكانه إذا ما استطاع حجز موقعه في الصراع أن يفرض معادلات جديدة، وعلى كل الصعد، الطبقية، والوطنية، آخذاً قضية الأراضي المحتلة بعين الاعتبار، وهذا جزء من تفسير العمل المخابراتي الحثيث لإيجاد المنظّمات الدينية المتطرّفة، لاحتكار قرار الناس، وتصدّر المشهد السياسي والإعلامي. وهي مخاوف، يعلم الأمريكان أن شرطها الموضوعي متوفّر، سواء لجهة سياسات الإفقار والتجهيل والفساد التي كان النظام السوري يعتمدها قبل الثورة، والتي كانت من الأسباب الرئيسية في القيام عليه، أو بعد الثورة، وقد أضيف إلى ما تقدّم، نموذجاً لنظام لا يتورّع عن قتل من نهب أرزاقهم وأقدارهم لعقود. إن مسألة "الحفاظ على بنية الدولة"، واحدة من المسائل التي تلعب دوراً حتى الآن بعدم الإجهاز على هذا النظام، وهي من الجمل الأيديولوجية التي تجيب من تلقاء نفسها عن السؤال التالي: ما الذي يؤخر سقوط النظام إلى الآن بعد أن فقد مقومات صموده ووجوده؟، الجواب: لا شيء، إذا ما أضيف لدوره في استكمال عملية التدمير الممنهج، والتهجير، والتغيير الديموغرافي لطبيعة البلاد، مسألة إيجاد البديل المطابق، والذي يستطيع أن يبني على ما بدأه النظام، في الحفاظ على أمن «اسرائيل»، ولعب الأدوار الإقليمية المطلوبة منه، وإن من موقع الضعف الفعلي هذه المرّة، وليس من موقع القوة الشكلية كما في المراحل السابقة. من جانب آخر، كان النظام قد ابتدع منذ بداية الثورة تسمية "المعارضات"، ما بين "داخلية شريفة" (معلوم أن إلباسها صفة "الداخلية" ملتبس في هذا السياق، ناهيك عن أن من يصنّف المعارضات بين شريف ومرتبط، وضع الأخلاق جانباً منذ بداية الثورة)، وأخرى "خارجية مرتبطة"، في محاولة للالتفاف على شرائح شعبية واسعة، تظهر مطالبي النظام بـ "تغيير سلوكه الأمني"، دون إسقاطه، وكأنّهم أحد البدائل الجدّية المطروحة. مع أن لـ "المعارضة" الأخرى "الخارجية" مصائبها، والتي قد تبدأ فعلاً بارتباطاتها باعتراف بعض أعضائها على صفحات الجرائد، ولا تنتهي بالفساد الذي يطل برأسه بين الحين والآخر.

لعبة "المعارضات" هذه، معطوفة في تقاطعها الغربي بشكل عام، مع ما يريده المحور الذي ينتمي إليه النظام، على الديماغوجية الأميركية المستفيدة من وجودها، في تمويه حركة التاريخ، لقطع الطريق على ظهور أي بديل حقيقي. والمسألة لا تتوقّف بالنسبة للنظام عند هذا الحد، لأن من تابع أحداث الثورة منذ انطلاقتها، سيلاحظ الكم الهائل من المصطلحات المبهمة التي استخدمتها وسائل إعلام النظام في محاولتها تشويه صورة الثورة، وهي مصطلحات استخدمت في الحقيقة لإخفاء معناها الحقيقي، كـ «القرار الوطني المستقل»، و «الجهات المختصة»، و«الجماعات الإرهابية المسلّحة»، و«المؤامرة الكونية»، و«الممانعة» التي لا يُفهم معناها على وجه الدقّة. ناهيك عن شعارات "حزب البعث العربي الاشتراكي" كـ "الوحدة، والحرّية، والاشتراكية"، والتي لا يتسع المجال للبحث في مضامينها ومعانيها، وما طُبّق منها. إضافة إلى استخدام مصطلح "الشعب" الذي يعتقد النظام، أنّه يرفد شرعيته، فيستخدمه في سوريا للتدليل على مدى شعبيته، قاصداً بذلك الأقلية العددية بالمعنى العلني، والطائفية بالمعنى الذي يظن أنّه استطاع تمويهه في خطابه الموجه للخارج. فيما تطلق وسائل إعلامه، ذات الصفة ("الشعب")، على الأقلية التي تدعم ميليشيات الحوثي في الحرب الدائرة في اليمن. أو على من يوالي "حزب الله" في لبنان، فيُختزل الشعب اللبناني كلّه بهم. أو على الأقليات التي تنتفض من حين لآخر في دول الخليج العربي. والبحث هنا، هو حول استخدام المصطلح، بغض النظر عن ممارسات الأنظمة التمييزية الظالمة بحق هذه الأقليات، والتي لم تُلعب ورقتهم، إلا عندما اختلف النظام والمحور الذي ينتمي إليه مع هذه الأنظمة على خلفية تأييدهم الإطاحة به، والذي لا يعني بالضرورة تأييدهم للثورة. إلى ذلك، فإن «النظام»، هو أكثر المصطلحات المستخدمة إجحافاً والتباساً، ذلك أنّه يطلق على الطغمة المالية الأقلوية الحاكمة، ولا يستخدم إلا للتدليل على الأنظمة الشمولية المنفصلة عن شعوبها، وهو من المصطلحات الأكثر إزعاجاً بالنسبة للنظام وإعلامه وأتباعه، حيث يتجنّبون استخدامه لما يحمله من دلالات توشّر بشكل أو بآخر على عزلته عن شعبه، وترفّعه عنه، وكأنه أسقط على الحياة السياسية إسقاطاً. مع أنّه بممارسة الهيمنة الدموية للعمل السياسي، كان عنوان الفوضى ومُسبّبها، وقبلها كان رمزاً للقمع والإرهاب، وحكم أجهزة المخابرات.

من الثورة الفلسطينية إلى الثورة السورية

عديد نصار

منذ أن أضرم محمد البوعزيزي الشعلة في جسده وشبح الثورة يخيم على البلاد العربية من أقصاها إلى أقصاها، حتى بات التخلص من هذا الشبح ومن المعطيات التي أرساها الشغل الشاغل لكافة الأنظمة المحلية والإقليمية وفي العالم، كل بمعرفته وبأدواته وبمقدراته.

إن أشد ما يرعب القوى المسيطرة هي كلمة «ثورة»، ولو استطاعت هذه القوى عبر التاريخ لحذفت هذه العبارة من قاموس الشعوب، الشعوب التي لا تجد أمامها إلا في الثورة أملا متاحا لإعادة إنتاج مقومات الحياة، ولفتح آفاق التقدم التي تعمل قوى السيطرة الطبقية بكل جهد لإغلاقها.

والثورة ليست هواية أو إرادة سياسية لهذه الكتلة السياسية أو لتلك الطائفة من البشر، وهي ليست فعلا إراديا أو إنتقاميا تحركه مظلومية تاريخية مزعومة من أتباع هذه الإثنية أو تلك الطائفة أو ذلك الدين، ولكنها الاستجابة الطبيعية والحتمية التي تعكس تفاقم الضغوط الهائلة التي تصيب القاع الاجتماعي العريض إلى درجة الاختناق، أو انعدام المقدرة الواقعية على الاستمرار، فيحدث الانفجار الاجتماعي في لحظة تاريخية يصبح تحدي الموت بالمواجهة المباشرة أمراً لا مفر منه أمام الغالبية الساحقة من الناس.

وحين تنفجر الثورة، تتوقف كل المشاريع وتجمد كل الأجندات، وتشحذ كل القوى السلطوية في العالم أحدث أسلحتها للقضاء عليها، بدءا بالالتفاف عليها ومحاولة إفراغها من مضامينها التقدمية والجذرية وصولا الى سحق حواضنها وخزانها الشعبي بالقتل والتشريد، مرورا بالترويع بالمجازر والتخلص من الكوادر والناشطين الذين يمثلون الرؤية والبصيرة اللازمة لانتصار كل ثورة.

وحيث أن الشعب الفلسطيني قد واجه ما لا يحتمل من عدوان ومجازر وإرهاب واقتلاع من أرضه وتشريد خارجها، ومن احتلال استيطاني عنصري أطبق على بلاده ونهب البيوت والقرى والأرض والوطن، ومن إذلال وخذلان حيث حل لاجئا، فقد أطلق ثورته منذ نصف قرن، ثورة من أجل الحرية والتحرير والعودة جعلت في طليعة أهدافها التخلص ليس من الاستيطان فحسب، بل من الصهيونية العنصرية كعدو للانسانية جمعاء.

وما لاقته الثورة الفلسطينية على أيدي النظامين الإقليمي والعالمي لم يكن أقل مما لاقته الثورة السورية الراهنة من محاولات التصفية والاجهاض. فبمجرد إعلانها بدأ التحضير لقتلها في المهد. فكانت مجازر أيلول الأسود في الأردن التي ذهب ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني الذين هم ابناء الثورة الفلسطينية، وتم التهجير القسري لقوى الثورة إلى لبنان، كل ذلك بتواطؤ الأنظمة العربية وقوى الهيمنة العالمية.

وفي لبنان، وبعد أن أسهم وجود الثورة الفلسطينية في دعم قوى التحرر الوطنية التي تمكنت من الرد الحاسم على فاشية القوى اليمينية المرتبطة بالكيان الغاصب، ومحاصرتها، جاء تدخل النظام الأسدي سنة 1976 ليفك عنها الحصار. وما أن تمكنت القوات الأسدية من الوصول الى أطراف العاصمة بيروت حتى حصلت مجزرة مخيم تل الزعتر الذي كان أول مخيم للاجئين الفلسطينيين يدمر بالكامل ويقتل غالبية المتواجدين فيه ويشرد الباقين، وذلك على ايدي ميليشيات الجبهة اللبنانية وبرعاية ومشاركة من "الجيش العربي السوري" وأجهزة استخبارات الأسد. ثم حدث اغتيال الشهيد كمال جنبلاط قائد الحركة الوطنية الحليف الطبيعي للثورة الفلسطينية.

وفي الوقت الذي كانت الثورة الفلسطينية لا تزال تمارس دورها في مواجهة الاحتلال الصهيوني في الداخل الفلسطيني المحتل، كان النظامان الإقليمي والدولي يجهدان في إفساد العمل النضالي للفلسطينيين بشتى السبل، من إغراق المنظمات الفلسطينية بالمال إلى الحروب المتواصلة على قوى الثورة، إلى الاختراقات الاستخبارية التي أدت الى تصدع هذه القوى وانشطارها، إلى العمل بكل الوسائل على تشريد الحاضنة الشعبية أو سحقها، إلى العمل على شق التنظيمات الفلسطينية ووضعها في مواجهة بعضها إلى اغتيال النخب الثورية فيها، وقد كان للنظامين البعثيين في سوريا والعراق دورا رياديا في كل ذلك.

لم تتمتع الثورة الفلسطينية بدعم حقيقي إلا من الشعوب المضطهدة والقوى الثورية العالمية. فقد التحق فيها وناضل في صفوفها آلاف المناضلين العرب والأمميين من مختلف الجنسيات والبلدان، من اليابان وصولا الى أمريكا اللاتينية. هؤلاء، ومنهم من اعتقل ومنهم من استشهد، لم يلتحقوا بصفوف هذه الثورة إلا لأنهم رأوا فيها جزءاً رئيسيا من الثورة الأممية لإسقاط سيطرة الامبريالية على العالم وللتخلص من جرائمها ومن أجل عالم أفضل للحياة.

للأسف، فقد نجح النظامان الإقليمي والدولي في سحق الثورة الفلسطينية، ومن ثم في تحويل العديد من المنظمات الفلسطينية إلى أدوات تهيمن عليها أجهزة الاستخبارات وتوظفها الأنظمة في خدمة مآربها.

في حين وجد الشعب الفلسطيني نفسه عاريا أمام قوى معادية كثيرة إضافة إلى الاحتلال الصهيوني الذي تضاعفت عدوانيته، فلم يكن أمامه سوى إعلان انتفاضاته المتكررة، والخوض في تجارب بعضها كان انتحاريا نظرا لفقدانه القوة الثورية التي ترشد نضالاته وتنظمها وتوجهها وتجعل منها فعلا مثمرا. فكانت أوسلو وما بعدها من اتفاقات ومفاوضات لتزرع الأوهام التي سرعان ما تبخرت، ثم استبدلت قوى الثورة بالقوى الجهادية والثورة بالمقاومات الاسلامية ما خلق الانقسامات العميقة في ساحة ثارت ضد التمييز والتعصب والعنصرية، وكانت المرأة فيها عنوانا للنضالات وشريكا حرا في صنع البطولات، والمطارنة رموزا للتصدي لارهاب الصهاينة وللتشبث بالأرض، ومناضلو وأبطال وشهداء الثورة من خلفيات وانتماءات قومية ودينية وفكرية متنوعة، وداعموها هم شعوب العالم أجمع، لا أنظمته الرجعية ولا قواه السلطوية والامبريالية.

جاءت الجهاديات والمقاومات الاسلامية لتضع الشعب الفلسطيني المنقسم على ذاته في مواجهة العالم كله بأنظمته وشعوبه!

أليس هو الحال نفسه مع الثورة السورية اليوم وبعد أربع سنوات من انطلاقتها؟ الثورة اليتيمة من كل دعم، من أي دعم؟ حيث يعاني السوريون من أهوال لم يعانها الشعب الفلسطيني نفسه إلا على أيدي أجهزة النظام الأسدي في سوريا كما في لبنان؟ ها هم لاجئو مخيم اليرموك من الفلسطينيين بعد أكثر من سنتين من الحصار والموت جوعا، ما لم يحدث على ايدي الصهاينة أنفسهم للفلسطينيين أو لسواهم لا في فلسطين ولا في الشتات، يقعون اليوم بين فكي كماشة: النظام الأسدي من جانب وعصابات الإرهاب الداعشي التي دخلت مخيمهم من جانب آخر، إضافة إلى التخلي التام من الجميع وتركهم يواجهون القتل بكل لامبالاة.

من الثورة الفلسطينية إلى الثورة السورية، الشعب المتفجر ردا على جرائم المحتل والمستبد هو نفسه، والقوى المضادة للثورة هي نفسها، والتبعيات والأجندات التي تضع الكمائن للثورة والجهاديات التي تدمر قواها الثورية هي نفسها. والنتائج الكارثية المترتبة على غياب التنظيم الثوري لا بد أن تكون واحدة. فمتى يدرك اليساريون، الماركسيون تحديدا، خطورة تخاذلهم عن دورهم الأساسي، والنتائج الكارثية الناتجة عن هذا التخاذل، ويبادرون الى ابتكار الأدوات التنظيمية الملائمة للمباشرة بمهامهم العاجلة؟

«عاصفة الحزم» والقرار الدولي وتحجيم إيران

■ موسى القلاب*

جاءت عاصفة الحزم من قبل التحالف العربي بقيادة السعودية والقرار الدولي ضد عبد الملك الحوثي وحليفه أحمد صالح، كلكمة قوية على أنف ايران التي لم تتعود أن تتلقى مثل هذه الضربات الموجعة منذ انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية في عام 1988. حيث سطع نجمها بعد الحربين الدولتين على العراق في عامي 1991 و2003، وتسلمت زمام السيطرة والتحكم السياسي والعسكري والأمني في العراق، لا سيما بعد إسقاط نظام صدام حسين بالقوة العسكرية.

إذْ قدمت الولايات المتحدة العراق، هديةً لإيران على طبق من ذهب منذ ذلك الحين، لتسرح وتمرح ميليشياتها وضباط فيلق القدس التابع للباسدران الإيراني بقيادة الجنرال قاسم سليماني في بغداد والبصرة وبقية المناطق العراقية على خاطرها، وما زالت حتى اليوم.

كما وجدت إيران ضالتها في الوضع السوري المتدهور منذ عام 2011 ، بحجة الدفاع عن حليفها الاستراتيجي نظام بشار الأسد في دمشق. أما حزب الله في لبنان، والمنتمي إلى ولاية الفقيه في طهران شكلاً ومضموناً، فعلاوةً على إحكام قبضته السياسية والأمنية على الحكومة اللبنانية في بيروت، وتعطيل عملية انتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية، فقد تمدد في المناطق السورية المحاذية للحدود، وأخذ يقاتل فصائل المعارضة السورية، ووصلت عناصره جنوباً إلى درعا في حوران والقنيطرة في الجولان. لا بل أعلنت قيادة حزب الله عن وصول خبرائه ومستشاريه إلى داخل العراق، لتقديم العون والمشورة إلى كل من يهمهم الأمر من الطوائف والأحزاب الشيعية العراقية.

لم يتوقف النفوذ الإيراني عند هذا الحد، بل تبنى الحركة الحوثية في اليمن، وجعلها صورةً مستنسخةً عن حزب الله في لبنان. فتفاخرت القيادات الإيرانية الدينية والباسدرانية في أكثر من مناسبة، دونما خوف أو وجل أو خجل، بأنها باتت تسيطر على أربع عواصم عربية تاريخية هي بغداد ودمشق وبيروت وصنعاء، والحبل على الجرار في غزة ودول عربية أفريقية أخرى.

عندما أخذت تعيش ايران ذروة نشوتها وفوعتها، مع تزامن توقيعها الإطار العام للاتفاق الدولي بخصوص مفاعلاتها النووية، أخذت تحضر نفسها وتجهز حلفائها للانقضاض على اليمن، وإسقاطه في قبضتها القوية جملةً وتفصيلاً.

كانت ايران تنتظر على أحر من الجمر أن يتمكن الجنرال قاسم سليماني التفرغ لبرهة قصيرة والانتقال في إجازة عمل إلى اليمن، لترتيب أمور الحوثيين هناك، بعد انطلاقهم من صعدة إلى عمران فصنعاء، ثم وصلوا إلى الحديدة ودخلوا مدينة عدن، غزاةً فاتحين ليكملوا سيطرتهم على اليمن بتواطؤ من قبل حليفهم الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، وقادة ألويته العسكرية الذين تم شراء ولاءاتهم برشى المال والسلطة والنفوذ.

في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة من عمر السعودية ودول الخليج، التي ترى وتدرك أن اليمن هو – خاصرة الجزيرة العربية الرخوة – على وشك الضياع، قررت أنها ليس بوسعها خسارة اليمن إلى الأبد، أو أن تدعها تسقط في قبضة إيران التي تتطلع إلى هذا البلد المفكك بشراهة ونهم، لتنطلق منه وتهدد أمن الجزيرة العربية ككل.

حزمت السعودية ومعظم دول مجلس التعاون أمرها، وتوجهت إلى عمقها العربي الذي عانى من التآكل لأسباب داخلية وإقليمية ودولية، لا مجال لسردها في هذا السياق، معلنةً عن انطلاق «عاصفة الحزم» في السادس والعشرين من مارس الماضي. ثم عززت الجهد الجوي لدول التحالف العربي، بفوز سياسي ودبلوماسي دولي صدر عن مجلس الأمن الدولي، ليصب ضد أصحاب مشروع الانقلاب وفي صالح الشرعية اليمنية.

تتطلع السعودية والدول العربية الحليفة إلى بناء قوة عسكرية عربية مشتركة لتصون الأمن القومي العربي الذي كاد يصل إلى حافة الانهيار الشامل، وأخذت تنسق مع مصر، وربما دول عربية أخرى، لإجراء مناورات برية مشتركة على أراضي السعودية في القريب العاجل. ما يثير احتمالات وأسئلة كثيرة في حقيقة النوايا السعودية تجاه إعادة الشرعية اليمنية إلى صنعاء كعاصمة رسمية وإلى عدن كعاصمة اقتصادية، وبقية المحافظات اليمنية التي تؤازر وحدة اليمن لا تقسيمها، بالقوة العسكرية اذا لزم الأمر.

كما يبدو أن السعودية قد بدأت بعملية صيانة وإعادة بناء شبكة تحالفات جديدة، قبلية وعسكرية وسياسية داخل اليمن، لتكون بمثابة قاعدة الارتكاز الأساسية لهزيمة الحوثيين، وحليفهم صالح بصورة نهائية، وإجبارهم على الإذعان والانصياع لشروط المنتصرين داخل وخارج اليمن.

بات واضحاً أن إيران لم تتوقف خلال السنوات الماضية عن اللعب بالنار في المنطقة العربية من خلال ملفات الطائفية والإثنية، رغم أنها هي نفسها في الداخل ليست سوى برميل من البارود، قابل للانفجار في أي وقت تنطلق فيه شرارة التناقضات والمظلومية الداخلية. فهنالك شرائح سنية داخل إيران مؤلفة من عرب وأكراد وبلوش وتركمان أذريين وغير ذلك، ولهم مطالبهم العادلة في الحرية والمساواة ووقف حالة التهميش التي يعيشونها في ظل ولاية الفقيه.

لم يعد بوسع إيران أن تكون طرفاً في حل الأزمة اليمنية، لا بل وأنها مطالبة عربياً وإقليمياً ودولياً بسحب نفوذها السرطاني من البلدان العربية، وبشكل خاص من العراق وسوريا ولبنان ثم اليمن. لا بد هنا أن نأخذ بعين الاعتبار مطالبة الرئيس الأمريكي باراك أوباما رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بعدم استمرار هيمنة ايران على القرار السياسي والطائفي في بغداد، وإبقاء العلاقة بين البلدين في إطار التعاون الطبيعي كبقية الدول.

من هذه الزاوية، نرى أن «عاصفة الحزم» قد منعت وأحبطت مشروع هيمنة إيران على اليمن، وقدوم قاسم سليماني ليتجول بكبرياء وخيلاء في اليمن من شماله إلى جنوبه، معلناً نجاح الإيرانيين من رسم خرائطهم التوسعية الجديدة في المنطقة العربية، وعلى وجه التحديد في اليمن. ثم جاء قرار مجلس الأمن الدولي الأخير ليقطع عمليات الإمداد اللوجستي بالسلاح والمقاتلين عبر الجو والبحر إلى ممثليهم الحوثيين في اليمن. هذان القراران حجَّما بلا شك إيران، لتعود منكسة الرايات إلى بداية رحلة عودتها إلى حجمها الطبيعي في المنطقة.

*عميد (م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

خطة سلام إيرانية لليمن من أربع نقاط

الأمم المتحدة (رويترز) :

قدم وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف يوم الجمعة الماضي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون، يحدد فيها خطة سلام من أربع نقاط بشأن اليمن، حيث تستهدف حملة ضربات جوية تقودها السعودية منذ أسابيع جماعة الحوثيين المتحالفة مع إيران.

وتدعو الخطة التي أعلن عنها ظريف إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء كل الهجمات العسكرية الأجنبية، وتقديم المساعدات الإنسانية، واستئناف حوار وطني واسع، وتشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة.

وجاء في رسالة ظريف "يتعين على المجتمع الدولي أن يشارك بشكل أكثر فعالية في وضع حد للهجمات الجوية العبثية، وإعلان وقف إطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والطبية لشعب اليمن، واستعادة السلام والاستقرار إلى هذا البلد من خلال الحوار والمصالحة الوطنية دون أي شروط مسبقة."

ولم يبد دبلوماسيون غربيون وعرب اهتماما يذكر بالخطة الايرانية قائلين إنهم لا يعتبرون ايران وسيط سلام محايدا في اليمن.

وأكد مسؤولو الأمم المتحدة تسلم الخطاب، وقالوا إن ايران طلبت توزيعه على الدول أعضاء مجلس الأمن الدولي وعددها 15. ولم يتضح كيف سيتعامل المجلس مع المقترح.

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة يوم الخميس الماضي الى وقف فوري لإطلاق النار من "جميع الأطراف" في اليمن، وهي المرة الأولى التي يوجه فيها مناشدة من هذا النوع منذ بدء الضربات الجوية التي تقودها السعودية ضد المقاتلين الحوثيين.

وحذرت ايران من أن عدم الاستقرار يتيح للجماعات الإرهابية موطئ قدم في اليمن.

وقال ظريف في رسالته "هذا الوضع الحرج يتصاعد والأزمة الإنسانية في اليمن تقترب من حدود الكارثة."

وأضاف قوله "قد يؤدي ذلك الى تفاقم الوضع المتوتر بالفعل في منطقة منكوبة بواحد من أكثر أنواع التطرف وحشية وحملة شريرة متعددة الأطراف من إرهابيين مدعومين من أطراف خارجية."

ويوجد في اليمن واحد من أكثر أجنحة تنظيم "القاعدة" خطورة، ويتحصن أفراده في المناطق الجبلية، وتستهدفهم منذ سنوات ضربات جوية أمريكية بطائرات بدون طيار.

وقالت الأمم المتحدة إن نحو 150 ألف شخص نزحوا من منازلهم، نتيجة للضربات الجوية التي بدأت منذ ثلاثة أسابيع، بالإضافة إلى الاشتباكات بين الفصائل المختلفة في حين قتل أكثر من 750 شخصاً.

عزت الدوري يموت من جديد !

تناقلت وسائل إعلام عدة وفاة عزت الدوري وفاة الساعد الأيمن للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وعرضت قناة العربية صورة لجثمان رجل يشبه عزت الدوري، وقد نفت مصادر من داخل العراق هذا النبأ، ويعتقد محللون أن إشاعة النبأ من جهات مقربة من الحكومة العراقية في إطار الحرب النفسية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، حيث يعتقد أن الدوري على صلة كبيرة مع تنظيم «الدولة الإسلامية».

وقال رائد الجبوري محافظ صلاح الدين يوم الجمعة الماضي إن الدوري، آخر من بقي من رجال صدام بعد الغزو الأمريكي، قتل في عملية عسكرية.

وأعلنت وفاة الدوري –الذي ولد عام 1942 وكان أحد كبار المسؤولين في حزب البعث– عدة مرات من قبل.

وبعد غزو العراق عام 2003 كان يحتل المرتبة السادسة على قائمة الجيش الأمريكي التي تضم 55 مطلوبا عراقيا، وعرضت مكافأة بقيمة عشرة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تقود إلى اعتقاله. واتهمه مسؤولون أمريكيون بتنظيم التمرد الذي بلغ ذروته بين عامي 2005 و2007.

ولم يتمكن أحد من اعتقاله أثناء الاحتلال الأمريكي الطويل في الوقت الذي قتل فيه معاونو صدام الآخرون أو قدموا للمحاكمة واجتاحت الحرب الأهلية الطائفية البلاد.

ومجرد رؤية الدوري بشاربه الأحمر، والذي غالبا ما يرتدي الزي العسكري، كفيلة بإصابة العراقيين بالرعب، بعد أن عانوا في ظل ما كان يعرف بجمهورية الخوف.

ودعت رسالة صوتية منسوبة للدوري جميع العراقيين إلى توحيد الجهود من أجل "تحرير" البلاد. في هذه المرة بدا الدوري واقفا في صف الدولة الإسلامية، وأثنى على المسلحين السنة الذين استولوا على أجزاء واسعة من البلاد، وأعلنوا قيام الخلافة في نهاية المطاف.

وعلى الرغم من كبر سنه وتدهور حالته الصحية، لكن يعتقد أن الدوري زعيم الجماعة المسلحة البعثية "جيش النقشبندي" وهي واحدة من عدة مجموعات تدعم "الدولة الإسلامية".

وقد وُصِف الدوري بأنه العقل المدبر للتمرد ضد الحكومة. ولكن لم يظهر دليل ملموس على ذلك بل لقد ظهرت مؤشرات على أن تحالف المصالح كان قصير العمر.

وقال سكان وأقارب إنه في خلال ثلاثة أسابيع من السيطرة على الموصل بدأ متشددو تنظيم "الدولة الإسلامية" اعتقال كبار الضباط السابقين في الجيش وأعضاء حزب البعث.

وقال مسؤول مخابرات في وزارة الداخلية إنه يعتقد أن البعثيين بما في ذلك الدوري قاموا بتمويل "الدولة الإسلامية" لكن الجهاديين المتطرفين أطاحوا بهم في نهاية المطاف.

وأضاف "اعتقد البعثيون أن بوسعهم استخدام داعش للوصول إلى بغداد لكن المتطرفين هم الذين استخدموا البعثيين لكسب تأييد الناس."

بعض القضايا المؤجلة للنهضة العربية الحديثة

د. عبدالله تركماني *

يبدو أنّ قضية الحرية هي إحدى أهم هذه القضايا المؤجلة، فالعرب اليوم هم الأقل تمتعاً بالحرية بين شعوب العالم، إذ لم تنشأ في العالم العربي دولة الحق والقانون التي من شأنها أن تشكل ضمانة لحقوق الإنسان وحريته، ولم تراعَ إرادة المواطنين في تنصيب الأنظمة السياسية، فكان العقد الاجتماعي اعتباطياً ومفتقراً إلى الشرعية الدستورية، حتى أنّ دول العالم العربي اعتُبرت استثناء في عصر الدمقرطة الراهنة.

ولا تقل قضية التنمية إرباكاً وإحراجاً، إذ بعد زهاء قرنين على تجربة محمد علي النهضوية، لا يزال العالم العربي، على رغم مساحته الشاسعة وثرواته الكبرى وكفاءاته المهاجرة، يعاني أزمات حادة، وصّفها التقرير الخامس للتنمية الإنسانية الصادر في تموز 2009 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان «التنمية المستدامة وأمن الإنسان في العالم العربي».

وفي موازاة قضية التنمية تبرز قضية مجتمع المعرفة، إذ وفق تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الألكسو» وصل عدد الأميين العرب إلى 70 مليوناً. أما إسهام العرب في الابتكارات العلمية والثقافية فيقرب من الصفر، في حين أنّ إسرائيل حافظت، منذ عام 1967 إلى اليوم، على تفوقها الكبير على مجموع العالم العربي في الأبحاث العلمية، على رغم وجود أكثر من 175 جامعة عربية، وأكثر من ألف مركز للبحث والتطوير.

إنّ الأكثر إثارة للدهشة هو تلك النوعية المنخفضة من التعليم الذي يخلق نوعيات من البشر جاهزة كـ «القطعان» للقيادات الديماغوجية والشعبوية تقودها إلى حيث تريد، وكل ذلك تولد عن نظرة إلى التعليم والمعرفة بوجه عام لا تضعه ضمن أولويات الدولة العربية التي تغلبت عليها أولويات أخرى.

هذه الكارثة، سواء فيما تعلق بالأمية أو بنوعية التعليم أو وضع المعرفة والبحث العلمي، تم التركيز عليها خلال الأعوام الأخيرة، ولكنّ كافة الأفكار التي تناولتها وعملت على تجاوزها واجهتها مقاومة عنيفة تتسلح مرة بـ «الخصوصية الثقافية»، ومرة أخرى بـ «مقاومة الغزو الثقافي الأجنبي»، وفي كل الأوقات تُشْهَرُ «الهوية» سلاحاً لإبقاء الأوضاع التعليمية على ما هي عليه.

وضمن هذا السياق، ينبغي إعطاء الأولوية الكبرى لقطاع التعليم والثقافة لعلاقتهما الجدلية والوطيدة مع التنمية بكل مظاهرها، وذلك من خلال رصد اعتمادات مادية وتقنية مهمة في هذا السياق، أسوة بالعديد من البلدان الرائدة والنموذجية في هذا المجال (إنفاق العرب على البحث العلمي لا يتجاوز 0.2 % من مجموع الناتج القومي، مقابل 3 % في إسرائيل..).

ولعل أكثر من عبّر عن حاجاتنا هو "تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003"، إذ قدم التقرير رؤية استراتيجية لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية تنتظم حول أركان خمسة: إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح، والنشر الكامل للتعليم الراقي النوعية مع إيلاء عناية خاصة لطرفي المتصل التعليمي وللتعلم المستمر مدى الحياة، وتوطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية، والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، وتأسيس أنموذج معرفي عربي عام وأصيل ومنفتح ومستنير.

وفي ما يتعلق بالتعليم، فإذا أردنا – بعد عشرين عاما على الأقل – أن يكون لدينا جيل قادر على التفاعل مع متطلبات التنمية فينبغي أن نبدأ، منذ الآن، بإصلاح جدي فعلي لمناهج تعليمنا. فكما أننا بحاجة إلى فكر عربي تنموي عام فإننا أكثر حاجة إلى وضع برامج تعليمية تنموية قادرة على أن تخلق، لدى أجيالنا العربية الجديدة، العقلية التحليلية والنقدية الجيدة والمعرفة التقنية المناسبة. فربما يكون تطوير التعليم هو المعركة الأهم التي يجب أن يخوضها العرب على الفور، فهذه معركة حتمية وعاجلة ويتوقف عليها مستقبل أجيال قادمة، للتعاطي المجدي مع التحدي الحضاري الذي نعيشه، والخروج من الهزائم والانتكاسات التي لعب التأخر العلمي والتكنولوجي، بالطبع إضافة إلى ديمومة الاستبداد، دوراً بارزاً فيها.

أما قضية حقوق المرأة، الإنسانية والسياسية والاجتماعية، فقد دلت التقارير على أنه لا يزال يسود معظم الأقطار العربية اتجاه تقليدي ينزع إلى حرمان المرأة من حقوقها المدنية والعامة والأسرية، إذ لم تكتسب بعد حقوقها المهنية، ولا يزال نشاطها الاقتصادي الأدنى في العالم. وتشير تقارير دولية وإقليمية وعربية إلى تعرّض نسبة عالية من النساء العربيات للضرب والإيذاء الجسدي، وإلى حرمانهن من حقوقهن في اختيار الزوج، وفي المشاركة في الحياة السياسية.

ومن أخطر القضايا التي مازالت مشرعة قضية المواطنة والاندماج الوطني، فبعد مرور ما يزيد عن القرن على مناداة النهضويين العرب بحقوق المواطنة، يظهر العالم العربي على حال من التفتت والتشرذم القبلي والطائفي والمذهبي والعشائري، وكأنه عصيٌّ على الاندماج الوطني، مهددٌ على الدوام بالحرب الأهلية والنزاعات ما قبل الوطنية.

لقد أخفقت نظم الحكم السلطوية في إنجاز عقد اجتماعي طوعي بينها وبين المواطنين، يحمي حقوق الإنسان، ويضمن قدراً معقولاً من شروط العيش الكريم. في حين أنّ الفضيلة السياسية تتجلى، كما ذكر الباحث جاد الكريم الجباعي، في المواطنة التي قوامها الحرية والمساواة والمشاركة والمسؤولية وابتغاء الخير العام. والمواطنة بهذا المعنى وثيقة الصلة بالحداثة وبالدولة الحديثة، بل هي من أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه الدولة التي يستمد منها الوطن جميع دلالاته السيادية والسياسية والحقوقية والأخلاقية.

لقد كف الوطن عن كونه مجرد رقعة جغرافية، أو بيئة طبيعية، أو حتى مجرد حدود سياسية معترف بها، بل غدا علاقة إيجابية مثلثة الأطراف: علاقة بين الإنسان والطبيعة (العمل)، وعلاقة بين الإنسان والإنسان (التعامل)، وبين الإنسان والدولة (المشاركة السياسية)، وهي علاقة ذات محتوى اجتماعي اقتصادي وثقافي وسياسي وقانوني وأخلاقي، يمكن إجمالها بكلمة واحدة هي المواطنة، بما تنطوي عليه من عضوية الفرد الفعلية في الدولة ومشاركته الإيجابية في الحياة العامة. ومن ثم فإنّ مفهوم الوطن لا يقوم من دون مفهوم المواطن، من دون مفهوم المواطنة.

وهكذا، لن نبالغ إن قلنا إننا دخلنا بالفعل عصراً جديداً من الصراعات والحروب الأهلية، المبنية على أسس طائفية وخلافات دينية وثقافية وتفاوتات اجتماعية، بعد أن عجزت الحروب والحملات العسكرية والغزوات الاستعمارية عن تحقيق أهدافها في شق ظهور المنطقة العربية حتى النهاية وإخضاعها للغرب بشكل مطلق.

* كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية